حجية مذهب أمير المؤمنين علي رضي الله عنه عند الزيدية

د. عبدالباسط عبده ردمان
أستاذ الفقه الإسلامي وأصوله المساعد
بكلية التربية- جامعة تعز

ملخص البحث:

موضوع هذا البحث بيان موقف علماء المذهب الزيدي- الهادوي- من اجتهادات أمير المؤمنين علي رضي الله عنه للمكانة الخاصة التي يوليها هذا المذهب له، وقد ظهر من خلال البحث ان علماء الزيدية لا يختلفون في عدم حجية مذهب الصحابي بشكل عام، ويستثنون مذهب علي رضي الله عنه، فبعضهم يصرح بأنه حجة بل ولا يذكر أن في المسألة خلافا عند الزيدية، وبعضهم يذكر الاختلاف في هذه المسألة بينهم.

وظهر للباحث أن هذه المسألة لم يجمع الزيدية فيها على قول واحد، وأن هذا الاختلاف يمكن رده إلى قولين، وأنهم يتفقون فيما بينهم على أن مذهب علي رضي الله عنه مرجح على مذهب غيره من الصحابة، ورجحت الدراسة القول بعدم حجية مذهب علي رضي الله عنه عند الزيدية، لأمور ذكرت في
أثناء البحث.

والله أسأل السداد والصواب،،

المقدمة :

الحمد لله حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه ، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين . وبعد ..

فإن للصحابة منزلة عظيمة في قلوب المسلمين ، فهم من صحبوا النبيصلى الله عليه وسلم، وشاهدوا التنزيل، وعرفوا أسباب النزول ، وتبينت لهم مقاصد التشريع،كما أنهم العرب الفصحاء العارفين بأسرار العربية ومعانيها ، الذين شهد بفضلهم وعلمهم الكتاب والسنة .

لهذا ولغيره من المزاياالتي تميز بها الصحابة رضوان الله عليهم ، ونعني بهم هنا خاصة فقهاء الصحابة وعلماؤهم ، اختلف أهل العلم في الاحتجاج بأقوالهم ومذاهبهم .

وبحث علماء الأصول المنتمون للمذاهب الاربعة وغيرهم ، ما يتعلق بمسالة حجية مذهب الصحابي في باب واحد ، أوردوا فيه أقوال أهل العلم وأدلتهم في هذه المسالة.

وفي المقابل نجد كثيرا من علماء الأصول في المذهب الزيدي ، وبخاصة المتأخرين منهم يخصصون بابا يتحدثون فيه عن حجية مذهب أمير المؤمنين علي رضي الله عنه وهذا يدل على المكانة الخاصة لأمير المؤمنين علي رضي الله عنه عندهم ، بل قد يوميء الى ان مذهبه حجة عندهم بلاخلاف.

وقد دفعني هذا الى ان انقب عن موقف علماء المذهب الزيدي في هذه المسالة، وهل هي موضع اتفاق أوخلاف بينهم ، وحاولت أن أقدم في هذا البحث الإجابات عن التساؤلات التالية :

أ- لماذا افرد علماء الأصول عند الزيدية ، بابا خاصا للبحث في حجية مذهب أمير المؤمنين علي رضي الله عنه ، وهل كان هذا الأمر عاماً عندهم .

ب- هل هذه المسألة موضع اتفاق بينهم أم لا .

ج- إذا وجد خلاف بينهم ، فماهي اقوالهم فيها ، وما أدلة كل فريق على ما ذهب إليه ، وما هو الراجح منها .وللإجابة عن هذه التساؤلات ، استخدمت المنهج الاستقرائي لتحديد موقف علماء الزيدية من حجية مذهب أميرالمؤمنين علي رضي الله عنه، وأدلتهم على ما ذهبوا إليه، كما استخدمت المنهج المقارن للموازنة بين الأقوال وبيان الراجح منها.

وقسمت هذا البحث على النحو التالي:

- المقدمة : وتضمنت أهمية الموضوع وأسباب اختياره ومنهج البحث فيه.
- المبحث الأول : موقف الزيدية من الاحتجاج بمذهب أمير المؤمنين علي رضي الله عنه.
- المبحث الثاني : أدلة كل قول على ما ذهب اليه .
- المبحث الثالث: الترجيح.

- الخاتمة : وتضمنت أهم نتائج هذا البحث.
- قائمة المراجع والمصادر.

المبحث الأول: أقوال علماء المذهب الزيدي(١) في الاحتجاج بمذهب أمير المؤمنين علي رضي الله عنه.

اختلف علماء المذهب الزيدي في حجية قول وفعل أمير المؤمنين علي رضي الله عنه ، ويمكن ان نجمل هذا الاختلاف في قولين أساسيين :

القول الأول : ليس بحجة ، وعليه تجوز مخالفته، ولا يلزم وجوب متابعته فيما ورد عنه من قول او فعل فمثله كمثل سائر الصحابة رضوان الله عليهم الذين لا يعتبرقولهم أو فعلهم حجةعند الزيدية(٢)ولكنه مرجح على غيره من أقوال الصحابة .

وهذا القول هو ظاهر قول الإمام الهادي في المنتخب (٣)، وأحد قولي الإمام المنصور بالله عبدالله بن حمزة(٤) وقول الإمام يحيى بن حمزة (٥) ،وقول الإمام المهدي في المنهاج شرح المعيار (٦)

---

(١)الزيدية مذهب عقدي وفقهي ينتسب إلى الإمام زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب أحد أئمة آل البيت وعظماء المسلمين، استشهد سنة ١٢٢هـ على يد الأمويين، وقد انتشر المذهب الزيدي في اليمن بواسطة الإمام يحيى بن الحسين بن القاسم الملقب بالهادي إلى الحق، وعرف بالمذهب الهادوي الزيدي. انظر:الملل والنحل، الشهرستاني، القسم الأول، ص١٢٦- الزيدية نظرية وتطبيق، علي بن عبدالكريم الفضيل، ص١٦وما بعدها.

(٢)انظر في هذه المسالة (عدم الاحتجاج بقول الصحابي عند الزيدية) منهاج الوصول إلى معيار العقول في علم الأصول ، ابن المرتضى ، ص ٦٣٢ – الفصول اللؤلؤية ، صارم الدين الوزير ، ص ٢٥٧.

تنبيه : يعقد كثير من علماء المذهب الزيدي باباً خاصاً للبحث في حجية مذهب علي رضى الله عنه ، وهو موضوع هذا البحث.

(٣)حاشية غير منسوبة على كتاب هداية العقول الى غاية السؤل في علم الأصول ، ج١ ، ص ٥٥٥.

والإمام الهادي هو: يحيى بن الحسين بن القاسم بن إبراهيم الهاشمي الحسني ، أبو محمد ، الإمام الهادي إلى الحق ، إمام المذهب الهادوي الزيدي الذي انتشر على يديه في اليمن ، ولد في سنة ٢٤٥هـ وتوفي بصعدة سنة ٢٩٨هـ ، من مصنفاته كتاب : الاحكام في الحلال والحرام ، والمنتخب والفنون . انظر: تراجم رجال شرح الأزهار ، الجنداري ، ص ٤٠ . ٤١.

(٤)المجموع المنصوري ، الجزء الثاني ، القسم الثاني ، المسالة الاولى ،ج٢،ص٧٩. وفيه قال (ولم نقل انه لا يجوز خلافه علي رضي الله عنه في مسائل الاجتهاد،، ولم يقل احد بذلك من سلفنا سلام الله عليهم ،ولا قلنا به ، ولا نقول به ان شاء الله تعالى) .الفواصل شرح بُغية الآمل في نظم الكافل ، اسماعيل بن محمد بن اسحاق ، مخطوط ، ورقة رقم ١٠١.القسطاس المقبول الكاشف لمعاني معيار العقول ، الحسن بن عزالدين ،مخطوط ، ورقة رقم ١٢٣.

والامام المنصور بالله هو : عبدالله بن حمزة بن سليمان بن علي الحسني القاسمي ، بويع له بالإمامه سنة ٥٩٤هـ ، وتوفي محصورا بكوكبان سنة ٦١٤هـ ، من مصنفاته (المهذب في الفقه) و(صفوة الاختيار) في اصول الفقة ، و (العقيدة المنصورية) .انظر: تراجم رجال شرح الازهار ، الجنداري ، ص ٢٠.

(٥)الفواصل شرح بُغية الآمل في نظم الكافل ، اسماعيل بن محمد بن اسحاق ، مخطوط ، ورقة رقم ١٠٠- ١٠١نقلا عن شرح نهج البلاغة للامام يحيى بن حمزة .

وانظر الحاشية على هداية العقول ، ج١، ص٥٥٥ – ونقل صاحب الفواصل عن كتاب ، (الحاوي) للإمام يحيى بن حمزة قوله (والمختار عندنا التفصيل ، وهوأن قول أمير المؤمنين لا يكون حجة الا بوجهين ، الأول : أن يقول ويجمع عليه أهل البيت ، والثاني : أن يحصل إجماع من أهل البيت أن كل ما قاله حجة ، فإن لم يوجد أحد هذين الوجهين فلا يكون قوله حجة ، إذ لا دليل على ذلك من الشرع)

وعلق صاحب الفواصل على ذلك قائلاً : اشتراط الوجهين المذكورين لا ينافي ما صرح به من عدم حجية قول أمير المؤمنين ،وأنه لا دلالة على ذلك من جهة الشرع ، لأن الحجة حينئذ مع الشرط الاول هو إجماع أهل البيت ، ومع الشرط الثاني لا تتم حجيتة إلا بوقوع الإجماع منهم ، والخلاف حاصل فلا حجة حينئذ).

ونقل ايضاً صاحب الفواصل تصريح الإمام يحيى بن حمزة بعدم حجية قول أمير المؤمنين علي رضي الله عنه على انفراده ، وانه لا دلالة على حجيته ، من شرح النهج ، انظر الفواصل ، مخطوط ، ورقة رقم ١٠٠.وانظر الحاشية على هداية العقول ، ج١، ص ٥٤٥.وانظر أيضا الحاشية على هداية العقول ،ج١ ، ص ٥٥٥ ، وفيها .... وكذلك الإمام يحيى بن حمزة قال : ليس بحجة ..)

ونقل الإمام عزالدين بن الحسن في شرح البحر ، قول الإمام يحيى بن حمزة ، (كلام أمير المؤمنين إنما يعول عليه إذا روى خبراً فيكون راجحاً على خبر غيره ، أو تأول تأويلاً فيكون احق بالقبول من تأويل غيره من الصحابة ، وليس حكمه حكم صاحب الشريعة في الأحكام، خاصة مع عدم العصمة، فإن دعواها غير محكمة في حقه ، لما يعرض في دلالتها من الاحتمال القوي) الفواصل ، إسماعيل محمد ، مخطوط ،ورقة رقم ١٠٠ ، انظر حاشية على هداية العقول ، ج١ ، ص٥٤٥. ٥٤٦

والإمام يحيى بن حمزة هو:

يحيى بن حمزة بن علي الهاشمي الحسيني الموسوي ، أحد أئمة المذهب الزيدي ، ولد في حوث باليمن سنة ٦٦٧هـ ، دعا لنفسه بالإمامة سنة ٧٢٩هـ ، وتوفي سنة ٧٤٩هـ ، له التصانيف الكثيرة النافعة ، ومنها ،، " الانتصار " في الفقة .تراجم رجال شرح الازهار ، الجنداري ،ص٤٢.

(٦) منهاج الوصول إلى معيار العقول في علم الأصول ، الإمام المهدي لدين الله : أحمد بن يحيى المرتضى ، دراسة وتحقيق د : أحمد علي مطهر المأخذي ، ص٦٢٦.وفيه قال (.... قد ظهر مخالفة الصحابة إياه في كثير من المسائل كابن عباس في المتعة ، وابن مسعود وغيره في أم الولد وغير ذلك ، ولم ينكر علي عليه السلام

وصرح الإمام يحيى بن حمزة بانه قول الاكثر من الزيدية [٧] ، بينما نسبه آخرون إلى بعض الزيدية [٨].

(تنبيه)

قال العلامة الحسن بن إسحاق ، معلقاً على الأحاديث التي أوردها الحسين بن القاسم للدلالة على ما ذهب إليه من حجية قول الإمام علي رضي الله عنه :

(ومع هذا ، فيعلم كون قول علي رضي الله عنه حجة ، إلا أن ذلك إذا لم يوجد للحكم دليل نبوي، أما إذا وجد الدليل النبوي من قول أو فعل ، وصح ، فلا يعارض به ماروي عن علي عليه السلام ، بل يكون صحة الحديث قادحاً في ذلك المروي عنه عليه السلام ، أويحمل على أنه لم يبلغه الدليل النبوي))[٩].

خلافهم إياه بوجه، فكان ذلك موافقة لهم على أن قوله ليس بحجة عليهم ....)قال " وأبلغ ما يكون ، أن قول علي عليه السلام ، كالخبر الآحادي ، وقد يجوز مخالفته ، حيث يعارضه معارض ، فكذلك هذا ".

وانظر الحاشية على شرح الغاية ، ج١، ص٥٥٥ وفيه " وقال الإمام المهدي عليه السلام في المنهاج شرح المعيار ليس بحجة وهو قول الجمهور ، ولذلك يقول في البحر : قلنا : اجتهاد منه فلا يلزمنا في كثير من المسائل).

بينما قال صاحب الفواصل : ولم يذكر الامام المهدي عليه السلام هذه المسألة في المعيار ولا شرحه ،،،، الفواصل ، ورقة رقم ١٠١.

وما سبق يدل على خلافه ، فقد ذكرها في شرح المعيار .

والإمام المهدي هو : أحمد بن يحيى المرتضى ، ينتهي نسبه الى الامام الهادي يحيى بن الحسين . مؤسس الدولة الزيدية ، والمذهب الهادوي الزيدي في اليمن . ولد في مدينة ذمار سنة ٧٦٤ أو ٧٦٥هـ ،وتبحر في العلوم، وصنف التصانيف، وانتفع الناس بمصنفاته لاسيما الفقهية، فإن عمدة زيدية اليمن في جميع جهاته على الأزهار وشرحه والبحرالزخار، بايعه الناس عند موت الإمام الناصر سنة ٧٩٣هـ ، ولم يتم له الأمر فسجن بقصر صنعاء، وبعد فراره من السجن عكف على العلم والتصنيف حتى توفاه الله تعالى سنة ٨٤٠هـ بالطاعون الكبير.انظر: البدرالطالع، الشوكاني، ص١٣٩ وما بعدها، رقم الترجمة٧٧.

(٧)الفواصل ، إسماعيل بن محمد ، مخطوط ، ورقة رقم ١٠٠.

(٨)القسطاس المقبول الكاشف لمعاني معيار العقول ، الحسن بن عزالدين ، مخطوط ، ورقة رقم ١٢٣. وفيه قال بعد أن ذكر بان جلة الزيدية على القول بحجية قول أمير المؤمنين علي رضي الله عنه : (بعض كلام أهل البيت أنه ليس بحجة) واستظهرنا انه يريد بهم هنا الزيدية لذكره في بداية المبحث أن ((الظاهر من قول أهل البيت أنه حجة ، وبه قالت الامامية..) ثم ذكر أن جلة الزيدية على ذلك أيضاً، ثم عقب بأن بعض أهل البيت قالوا بعدم الحجية ، فمقابلة جلة الزيدية بعضهم .

وانظر هامش المحقق لمنهاج الوصول، ص٦٣٢.

(٩) حاشية على هداية العقول ، ج١ ، ص٥٥٣.

قلت : إذا وجد احتمال في أن يخالف قول علي رضي الله عنه ، ما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم فهذا دليل على أن قوله ليس بحجة ، وكيف يكون حجة واحتمال أن يرد مخالفاً لما ثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لعذر كعدم علمه بالحديث وارد، وبما أن اجتهاده رضي الله عنه يمكن أن يرد مخالفاً لما ثبت عن الرسول مما لم يبلغه مثلا، فهذا واضح في أن اجتهاده قد يكون صواباً ويحتمل الخطأ ، ومع الاحتمال يسقط القول بحجية قوله،ولكن هذا يدل على أن مذهب علي رضي الله عنه عند الزيدية أرجح من مذهب غيره من الصحابة، إذا لم يوجد مايرده من دليل نقلي عن النبي صلى الله عليه وسلم .

ب- قال الإمام المهدي في شرح المعيار ، بعد أن سلم واستدل على أن قول الإمام علي رضي الله عنه ليس حجة ..

(وأبلغ ما يكون ، أن قول علي عليه السلام ، كالخبر الآحادي ، وقد يجوز مخالفته ، حيث يعارضه معارض ، فكذلك هذا))[١٠] .

قلت : وهذا كالذي قبله يدل على أن لقول علي رضي الله عنه وفعله، عند الزيدية مزية على قول غيره من

الصحابة ، فهو أحرى عندهم بالترجيح إن لم يعارضه ما هو أقوى منه .

القول الثاني: قول أمير المؤمنين علي رضي الله عنه وفعله وتقريره ، حجة من جملة الأصول ، ويجب متابعته وموافقته في كل ما ثبت عنه وتحرم مخالفته.

وهذا القول هو أحد قولي الإمام المنصور بالله عبدالله بن حمزة [١١] ، والأمير الحسين بن محمد [١٢]

---

(١٠) منهاج الوصول ، ابن المرتضى ، ص٦٢٦.

(١١)صفوة الاختيار في أصول الفقه ، عبدالله بن حمزة ، ص ٢٢٤. حيث قال في مسألة(الكلام في ترجيح الخبر بعمل الأكثر) تعليقا على قول عبيدة السلماني لعلي رضي الله عنه (قولك في الجماعة أحب إلينا من قولك وحدك)- أي في مسألة بيع أمهات الأولاد، وكان علي تغير اجتهاده إلى جواز ذلك، بعد أن كان يرى المنع مع عمر وغيره من الصحابة رضي الله عن الجميع- وعدم إنكار علي رضي الله عنه(وإقرار علي عليه السلام على الفعل أو القول أو الترك عندنا من جملة الأصول) بينما لم يتعرض لذكر موقفه من مذهب علي رضي الله عنه في مضانها من كتابه كمسألة (الكلام في أن قول الصحابي في المسائل الاجتهادية اذا لم يعلم له مخالف ليس بحجة) فقد صرح في هذه المسألة، بأنه لا دليل على وجوب اتباع آحاد الصحابة في أقوالها وتحريم خلافها، ولم يستثن أحدا. انظر ص٢٧٨-٢٧٩ من الكتاب نفسه.

والحسينبن القاسم بن محمد [١٣] ، ونسبه صاحب الفصول اللؤلؤية إلى جمهور أئمة الزيدية [١٤]

وقال في القسطاس: إنه مقتضى كلام جلة الزيدية[١٥]، وقال الإمام يحيى بن حمزة: هو قول القليل من الزيدية [١٦] .

لمبحث الثاني: الأدلة والمناشة :

أ- أدلة القائلين بعدم الحجية :

استدل القائلون بعدم الحجية بعدة أدلة، وأهمها التالي:

١. ثبت أن الصحابة رضي الله عنهم ، خالفوا علياً رضي الله عنه، في كثير من المسائل الفقهية ولم ينكرعلي رضي الله عنه خلافهم إياه بوجه ، فهذا ظاهر في أنه وافقهم على أن قوله ليس بحجة عليهم[١٧]، وكان الجدال بينهم يقع في المحافل والمحاضر ، ولم ينكر أحد من الحاضرين على من خالف علياً في المسائل الفقهية وغيرها ، فكان

القسطاس المقبول الكاشف لمعاني معيار العقول ، الحسن بن عزالدين بن الحسن ، مخطوط ، ورقة رقم ١٢٢.

(١٢)حاشيةعلى هداية العقول ، ج١ ، ص٥٤٥.

وهو الأمير الحسين بن محمد بن أحمد بن يحيى، شرف الدين،من أعلام العترة صاحب التصانيف منها شفاء الأوام توفي سنة ٦٦٢ أو٦٦٣. نقلا عن ترجمة القاضي الحجي التي اقتبسها من كتاب مطلع البدورومجمع البحور لأبي الرجال، وألحقها بمقدمة كتاب الأمير الحسين، شفاء الأوام في أحاديث الأحكام، ص١٣.

(١٣)هداية العقول ، الحسين بن القاسم ، ج١ ، ص ٥٤٤. ٥٤٥ ، وهو لم يذكر في المسألة خلافاً مطلقاً، بخلاف الواقع، ففي المسألة خلاف كبير بين الزيدية كما بيناه سابقا. وهو : الحسين بن القاسم بن محمد بن علي الزيدي شرف الدين ،ولد سنة ٩٩٩هـ، فقيه أصولي ، أديب ، توفي بمدينة ذمار سنة ١٠٥٠هـ ، من آثاره : هداية العقول في شرح غاية الأصول، وهو كتاب نفيس يدل على طول باع مصنفه وقوة ساعده.انظر: البدر الطالع، الشوكاني،ص٢٣٨،الترجمة رقم١٤٩- معجم المؤلفين ، عمر كحالة ، ج٤ ، ص٤١.

(١٤)الفصول اللؤلؤية ، صارم الدين الوزير ، ص ٢٥٦

(١٥)القسطاس ، الحسن بن عزالدين ، مخطوط ، ورقة رقم ١٢٢.

(١٦)الفواصل ، اسماعيل بن محمد ، مخطوط ، ورقة رقم ١٠٠ . ونقله عن الحاوي للإمام يحيى بن حمزة .

(١٧)الفواصل ، إسماعيل بن محمد بن إسحاق ، مخطوط ، ورقة رقم ١٠١ ، نقلاً عن الحاوي للإمام يحيى بن حمزة.

الفسطاس ، الحسن بن عزالدين ، مخطوط ، ورقة رقم١٢٢.منهاج الوصول ، ابن المرتضى ، ص٦٢٦.

إجماعاً على الأقل سكوتيا على جواز مخالفته، وعدم حجية قوله على من عداه من الصحابة . وهو المطلوب .

٢. إن كان اجتهاد علي رضي الله عنه في الظينات ، فلا يزيد اجتهاده على اجتهاد النبي صلى الله عليه وسلم، وقد خالفه هو وغيره [١٨].

٣. أئمة أولاده وأعلام أشياعه، قد خالفوه في مسائل كثيرة ، ولم يثبتوا على الرجوع في مجتهداتهم وتفاصيل مذاهبهم إليه ، ولا اكتفوا بالآثار المروية عنه عن أدلة الكتاب والسنة ([١٩]) .

ب- أدلة القائلين بالحجية :

استدل القائلون بحجية قول أمير المؤمنين علي رضي الله عنه وفعله ، بأمرين رئيسيين ، الأول : العصمة، التي اثبتوها له، وبنوا عليها أنه لا يمكن ان يقع منه خطأ في الاجتهاد.

والثاني: أدلة نقلية عن الرسول صلى الله عليه وسلم، رأوا أنها تدل على وجوب اتباعه وعدم جواز مخالفته ، وأن قوله وفعله كقول الرسول صلى الله عليه وسلم وفعله .

وسوف نورد هذين الدليلين، والمناقشات الواردة حولهما ، للوصول إلى مدى قوتهما في الدلالة على ما أوردت من أجله، وذلك على النحو التالي :

١. العصمة[٢٠]:

احتج القائلون من الزيدية بحجية قول أمير المؤمنين علي رضي الله عنه وفعله ، دون غيره من الصحابة الكرام، بأنه رضي الله عنه قد ثبتت له العصمة [٢١] عندهم دون غيره من الصحابة.

---

(١٨)نظام الفصول اللؤلؤية ، الجلال ، ج٢ ، ص ٣٨. قال الجلال:(ولهذا خالف الصحابة رضي الله عنهم اجتهاد النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الفداء، وفي الخروج إلى أحد، وفي النهي عن صوم الدهر، وفي النهي عن القرآن في الحج، وخالفه البراء بن معرور في استقبال الصخرة. وقالوا له يوم بدر(٢): إن كان رأياً رأيته فليس برأي، وإن كان وحياً فلا رأي لنا مع رأي الله. فقال: بل رأي رأيته، ورجع إلى رأيهم. وخالفه أمير المؤمنين كرَّم الله وجهه في ترك قتل الذي أمره بقتله حين اتَّهمه بأم ولده فوجده مجبوباً فتركه، وصوَّبه النبي صلى الله عليه وآله وسلم، كما أخرجه مسلم. وغير ذلك مما يطول تعداده، ويقضي بأن كل اجتهاد ليس بحجَّة على العموم حتَّى يستند إلى حجَّة حقيقية) نظام الفصول اللؤلؤية،ج٢،ص٣٧.

(١٩)حاشية هداية العقول ، ج١ ، ص ٥٤٦.وانظر منهاج الوصول إلى معيار العقول ، ابن المرتضى ، ص٦٢٦ – الفواصل ، إسماعيل بن محمد بن إسحاق ، مخطوط ، ورقة رقم ١٠٠ نقلا عن الحاوي للإمام يحيى بن حمزة.

(٢٠)المراد بالعصمة ، سيأتي تفسيره ص٧.

ووجود هذه العصمة، يمتنع معها أن يخطيء في اجتهاده ، فتثبت الحجة لقوله وفعله وهو المطلوب .

وهذا الاستدلال اعترض عليه من وجوه:

أولاً : إثبات العصمة لعلي رضي الله عنه ليس أمرا متفقا عليه بين علماء الأمة ، بل ولا حتى بين علماء المذهب الزيدي نفسه .

فأهل السنة لا يثبتون العصمة لغير النبي صلى الله عليه وسلم ، بمعنى أنه لا يوجد نص قاطع متواتر بثبوت العصمة لفرد من أفراد الامة ، غير النبي صلى الله عليه وسلم ، لا لعلي ولا لغيره من صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، رضي الله عن الجميع [٢٢].

وهذا لا يمنع وجود بعض الصحابة، أو من غيرهم لم يعرف وقوع ذنب منهم ، ومن هذا حاله فقد حاز مرتبة المحفوظية أو العصمة ، ولكنهما على فرض وجودها ، لم يخبر عنها بدليل نقلي ، فليست واجبا سمعيا لأحد غير نبينا صلى الله عليه وسلم، ولا يجب علينا اعتقاده ، فكل فرد من الأمة، يجوز عليه أن لا يقع منه ذنب، ويجوز أن يقع [٢٣].

وأما عند الزيدية فقد أنكر ثبوت العصمة لعلي رضي الله عنه ، بعض كبار علمائهم، ومنهم الإمام الزيدي الكبير يحيى بن حمزة ، حيث قال : ((وليس حكمه . أي علي رضي الله عنه- حكم صاحب الشريعة في الأحكام ، خاصة مع عدم العصمة ، فإن دعواها غير محكمة في حقه، لما يعرض في دلالتها من الاحتمال القوي)) [٢٤].

ومع وجود هذا الإنكار لثبوت العصمة لعلي رضي الله عنه ، يصير الاستدلال بها على هذا الأمر الخطير، وهو كون قوله وفعله حجة واجب الاتباع دون غيره من الصحابة، محل تردد يسقط معه هذا الاستدلال .

ثانيا . لو افترضنا أن العصمة ثابتة لعلي رضي الله عنه دون غيره من الصحابة، فما علاقة ذلك بثبوت الحجية لقوله وفعله ؟

فالعصمة:يراد بها في حق الأنبياء على الراجح، الامتناع من صدور الكبيرة والخسيسة مطلقاً ، وصدور الصغيرة غير الخسيسة عمداً، ويجوز صدورها سهواً او خطأً.

---

(٢١)الفصول اللؤلؤية ، صارم الدين الوزير ، ص ٢٥٦.

(٢٢)حجية السنة ، عبدالغني عبدالخالق ، ص٩٥.

(٢٣)حجية السنة ، عبدالغني عبدالخالق ، ص ٩٣ – مختصر التحفة الاثنى عشرية ، شاه عبدالعزيز الدهلوي ، ص ١٧٨.

(٢٤)الانتصارعلى علماء الأنصار، يحيى بن حمزة،ج٢،ص١٦٤. حاشية على هداية العقول ، ج١ ، ص ٥٤٦

ولكن الأنبياء المعصومون باتفاق، لا يصرون على صغيرة صدرت عنهم سهواً او خطأ، ولا يقرهم الوحي عليها، بل ينبهون فينتهون ، ويرشدون الأمة إلى أن ماحصل منهم، كان على سبيل السهو لئلا يتبعوا فيه(٢٥)

أما ثبوت العصمة لاجتهاداتهم، عند القائلين بثبوت تعبدهم بالاجتهاد، ووقوع ذلك منهم، فمحل خلاف بينهم .

حيث ذهب إلى جواز وقوع الخطأ في الاجتهاد الصادر عن النبي صلى الله عليه وسلم ، أكثر الحنفية (٢٦) ، وقال في الإحكام إنه مذهب أكثر أصحابنا- أي الشافعية- والحنابلة، وأصحاب الحديث والجبائي وجماعة من المعتزلة،(٢٧)واختاره الآمدي، (٢٨) وابن الحاجب،(٢٩) والكمال، (٣٠) وصاحب مسلم الثبوت (٣١) ، وأكد الآمدي، أن القائلين بجواز الخطأ على النبي صلى الله عليه وسلم في الاجتهاد ، اتفقوا على أنه لا يقر عليه ، بل لابد من تنبيهه (٣٢).

واختار العلامة عبدالغني عبدالخالق ، جواز وقوع الخطأ في اجتهاد النبي صلى الله عليه وسلم، ولكنه إذا وقع، فلابد من التنبيه عليه فوراً ، فإذا أقرعلى اجتهاده، ولم ينبه على خطأ فيه، دل ذلك على ان حكمه حق ، فيكون حجة يجب العمل بها، بمثابة الحكم الموحي به ، إذ تقريره تعالى وحي ، كما أن تقرير النبي سنة(٣٣).

---

(٢٥)حجية السنة ، عبدالغني عبدالخالق ، ص١٣٤وما بعدها، قال الشيخ عبدالغني(وهو مذهب البيضاوي، وصاحب الحاصل كما في شرح الإسنوي، واختاره شارحا المواقف والمقاصد، ونسبه في الطوالع وشرحها إلى أهل السنة، واختاره في المسايرة ونسبه شارحها إلى جمهور أهل السنة، وهذا هوالذي اختاره) وأحال على : شرح الإسنوي ، ج٢ ، ص٢٣٩-شرح المواقف ج٣، ص٢٠٦ - شرح المقاصد ج٢ص١٤٣-الطوالع وشرحها ص٢٠٩ ، ج١ص١٩٩-المسايرة،ج١،ص١٩٩.

(٢٦)التقرير والتحبير ، ابن أمير الحاج ، ج٣، ص٣٩٩

(٢٧)الإحكام ، الآمدي ، ج٤ ، ص٤٤٠

(٢٨)الإحكام ، الآمدي ، ج٤ ، ص٤٤٠

(٢٩)شرح مختصر المنتهى ، العضد الإيجي ، ج٣ ، ص٦٢٤

(٣٠)التقرير والتحبير ، ابن أمير الحاج ، ج٣ ، ص٤٠١

(٣١)فواتح الرحموت شرح مسلم الثبوت ، عبدالعلي الأنصاري ، ج٢ ، ص٦٠٣

(٣٢)الإحكام ، الآمدي ، ج٤ ، ص٤٤٠ . حجية السنة ، عبدالغني عبدالخالق ، ص٢١٨ . فواتح الرحموت ، ج٢، ص٦٠٣ ،و ص٦١٠

(٣٣)حجية السنة ، عبدالغني عبدالخالق ، ص ٢٢١- ٢٢٢ ، انظر : فواتح الرحموت ، عبدالعلي الأنصاري ، ج٢ ص٦٠٣

فإذا كان العلماء مختلفون في عصمة اجتهاد النبي صلى الله عليه وسلم، بناء على عصمته من المعاصي المتفق على ذلك بينهم في الجملة ، فمن باب أولى غيره ممن قيل بعصمته عند بعضهم، على فرض التسليم بذلك،وقد ذهب بعض علماء الزيدية القائلين بثبوت العصمة لعلي رضي الله عنه، إلى منع التلازم بين ثبوت العصمة، وبين ثبوت الحجية لأقواله وافعاله الاجتهادية، ف (ثبوتها لعلي رضي الله عنه، لا يقضي بأن كلامه في الاجتهاديات حجة ، لأنه إنما تثبت العصمة عما هو عصيان ، ومقتضى الإثم ، وليس لهذا مدخل في الاجتهاديات ، لأنه إن كان كل مجتهد مصيب فواضح ، وإن كان المصيب واحدا، فليس المخالف له آثماً ولا عاصياً ، ولا تدل العصمة على امتناع ما هذا حاله ، وقد جاز الخطأ على رسول الله في الاجتهاد ،ووقع منه ، مع كون في أعلى درجات العصمة ..)[٣٤]وصرح بعضهم بجواز الغلط في الاجتهاد الصادر عن المعصوم، فقال: ((وقد يجوز أن يغلط المجتهد، ولا يبطل بذلك كونه إماما معصوما وقد ورد السمع بتصويب فتوى النبي سليمان دون فتوى أبيه عليهما السلام .....))[٣٥] .

ويمكن القول بناء على ما سبق بأن بعض القائلين بعصمة علي رضي الله عنه من الزيدية، فرقوا بين الحجية والعصمة، ولم يجعلوا القول بالعصمة مستلزما للقول بالحجية، لأن الخطأ في الحكم والفتيا ليس ذنباً، فجعلوا دليل العصمة مستقل عن دليل الحجية.

وبحسب ما تقدم فإن العصمة لعلي رضي الله عنه ، لا يثبتها له أهل السنة ، ووقع الخلاف بين الزيدية في إثباتها له ، وبعض من أثبتها منهم له ، ينفي ان تكون صالحة للاستدلال بها على حجية قول أمير المؤمنين علي رضي الله عنه وفعله.

ومع كل هذا الاختلاف والتردد في ثبوت العصمة لعلي رضي الله عنه ، وفي مدى صلاحيتها . على فرض ثبوتها . على إثبات حجية أقواله وأفعاله، فإنها لا تصلح دليلاً قاطعاً في هذه المسألة العظيمة.

ولكل هذه الاحتمالات المحيطة بالعصمة ، فإن القائلين بالحجية من الزيدية، بحثوا عن دليل آخر يدل على صحة قولهم ، وهو ما سنعرضه ونناقشه تالياً .

٢. أدلتهم النقلية على حجية مذهب علي رضي الله عنه.

---

(٣٤)عزالدين بن الحسن ، شرح البحر، نقلاً عن حاشية على هداية العقول ، ج١ ، ص٥٤٦

وفي نفس هذا المعنى انظر ، نظام الفصول اللؤلؤية ، الجلال ، ج٢، ص٣٦. ٣٧. منهاج الوصول ، ابن المرتضى ، ص ٦٢٦

(٣٥)مجموع الإمام حميدان بن يحيى القاسمي ،ج١ ، ص٤٢٦؟

استدلوا بأحاديث كثيرة من السنة النبوية،رأوا أنها تدل على ثبوت الحجية لأقوال وأفعال أمير المؤمنين علي رضي الله عنه .

ومن أبرز علماء الزيدية الذين ذكروا ذلك،الحسين بن القاسم ، حيث ذكر جملة من الأحاديث النبوية رأى أنها متواترة المعنى في الدلالة على حجية قول أمير المؤمين علي رضي الله عنه [٣٦]

ويمكن تقسيم هذه الأحاديث الى مجموعتين أساسيتين، وإيراد أهمها، مع مناقشتها سندا ومتنا ودلالة، على النحو التالي:

أولا : أحاديث تتحدث عن سعة علم علي رضي الله عنه،

ومن هذه الاحاديث التي أوردها في هذاالمعنى :

أ . " أنا مدينة العلم وعلي بابها ، فمن أراد العلم فليأت الباب " [٣٧]

ب . "علي مع القرآن ، والقرآن مع علي ، ولن يتفرقا "[٣٨]

ج . ".....وإن الحق معك ، والحق على لسانك"[٣٩]

---

(٣٦)هداية العقول ، الحسين بن القاسم ، ج١، ص٥٤٥

(٣٧)المستدرك ، الحاكم ، ج٣ ، ص١٣٧ ، رقم ٤٦٣٧، وصححه الحاكم، وتعقبه الذهبي فقال بل موضوع. والحديث اختلف العلماء في الحكم عليه ، فصححه الحاكم كما ذكرنا سابقا ، وحسنه المناوي وابن حجر، وأنكره البخاري ، وقال الترمذي غريب منكر ، وقال الدارقطني : الحديث مضطرب غير ثابت ، وضعفه الهيثمي ، وقال ابن حبان : هذا شيئ لا أصل له من حديث ابن عباس ، ولامجاهد ، ولا الأعمش...)

وحكم عليه بالوضع كل من ابن الجوزي ، والذهبي ، وشيخ الإسلام ابن تيمية ، والشيخ محمد ناصر الدين الألباني ، انظر: سنن الترمذي ، ج٦، ص٨٥-٨٦ ، رقم ٣٧٢٣ . أسنى المطالب في احاديث مختلفة المراتب ، ص٩٢ ، رقم الحديث٣٩٠ . مجموع الفتاوى ، ابن تيمية ، ج١٨، ص٣٧٧- فيض القديرشرح الجامع الصغير ، المناوي ، ج ٣، ص٤٦-٤٧،رقم الحديث ٢٧٠٤ و٢٧٠٥ -مجمع الزوائد ، الهيثمي ، ج٩، ص١٠٣، رقم ١٤٦٧٠-ـ الجرح والتعديل ، الرازي ،ج٦، ص٩٩.سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة ، الالباني ، ج٦ ، ص٥١٨- ٥٣٠ ، رقم ٢٩٥٥ .

(٣٨)المستدرك ، الحاكم ، ج٣ ، ص١٣٣، رقم ٤٦٢٨، وصححه الحاكم ووافقه الذهبي -وقال الهيثمي: فيه صالح بن أبي الأسود وهو ضعيف ، مجمع الزوائد ،ج٩، ١٢٩، رقم١٤٧٦٧- وضعفه الألباني ، ضعيف الجامع الصغير وزيادته ، رقم الحديث٤٣٨٠٢.

(٣٩)نسبه بهذا اللفظ في هداية العقول،ج١،ص٥٥٢-٥٥٣، إلى الإمام زيد ، ولم أجده في مسند الامام زيد المطبوع، كما أنه بهذا اللفظ لم أجده في مضانه من كتب الحديث عند أهل السنة، ووجدته عند الحاكم بلفظ (رحم الله عليا، اللهم أدر الحق معه حيث دار) وقال صحيح على شرط مسلم، وتعقبه الذهبي في التلخيص، فقال: فيه

وأجيب:هذه الأحاديث في ثبوتها مقال ، وعلى فرض صحتها ((فمدلولها ظني ، إذ ليست بنص صريح في المدعى، لاحتمال أن يكون المراد من حديث(أنا مدينة العلم ، وعلي بابها ....)

هو توسعه في العلم وتبحره ، إذ المدينة لما كان لا يتوصل إليها إلا من بابها ، فكذلك قوله صلى الله عليه وسلم ، إلا أنه لما شاركه غيره من الصحابة في تحمل العلم عنه صلى الله عليه وسلم ، اقتضى هذا الحديث المزية لأمير المؤمنين، وتحمله من العلم مالا يحمله غيره ، ولا يشاركه أحد))[٤٠]

قلت : أما سعة علمه رضي الله عنه فلا جدال فيه ، وأما أنه خص من العلم بما لم يعلمه غيره فمحل نظر ، فقد سئل رضي الله عنه (هل عندكم شيئ مما ليس في القرآن) وفي رواية (ما ليس عند الناس) فقال علي رضي الله عنه (والذي فلق الحبة وبرأ النسمة ما عندنا إلا مافي القرآن ، إلا فهما يعطى رجل في كتابه، ومافي الصحيفة، قيل ومافي هذه الصحيفة ، قال: العقل وفكاك الأسير ، وأن لا يقتل مسلم بكافر)[٤١]

وكونه مع القرآن، لا يقتضي أن غيره من الصحابة ليسوا مع القرآن ، وأقصى ما يدل عليه كونه من أكثرهم ملازمة للقرآن، هذا على فرض صحة الحديث وقد عرفت مافيه .

((وأحقية قوله، لايستلزم بطلان ما قال به غيره ، وهو على التصويب ظاهر ، وأما على التخطئة فلأنه غير معصوم عن الخطأ، والمصيب لا يتعين اتفاقا ، فمن أين يلزم تعينه للأصابة، ووجوب الاتباع)[٤٢].

ثانيا : أحاديث تتحدث عن وجوب حبه وموالاته رضي الله عنه ، ومتابعتة عند الفرقة، ومنها :

(من أحب أن يحيى حياتي ويموت موتي ، ويسكن جنة الخلد التي وعدني ربي، فليتول علي بن أبي طالب ، فإنه لن يخرجكم من هدى ولن يدخلكم في ضلالة)[٤٣]

مختار بن نافع ساقط. المستدرك،ج٣،ص١٣٤، رقم ٤٦٢٩. وذكر ابن تيمية رواية أخرى بلفظ(علي مع الحق والحق معه، يدور حيث دار، ولن يفترقا حتى يردا علي الحوض) وقال: لم يروه أحد عن النبي صلى الله عليه وسلم، لا بإسناد صحيح ولا ضعيف. منهاج السنة النبوية،ج٤،ص٤١٢٨؟.

(٤٠)الفواصل ، اسماعيل بن محمد ، مخطوط ، صفحة رقم ١٠١-وانظر : حاشية على هداية العقول ، ج١، ص٥٤٥

(٤١)صحيح البخاري ، باب العاقلة، رقم٦٩٠٣،ص٩٥٠، وباب لايقتل المسلم بالكافر،ص٩٥١، رقم ٦٩١٥.؟

(٤٢)نظام الفصول اللؤلؤية ، الجلال، ج٢ ، ص٤٠.

(من فارق علياً فارقني ، ومن فارقني فقد فارق الله)[٤٤]

(إن الأمة ستغدر بك من بعدي ، وانت تعيش على ملتي ، وتقتل على سنتي ، ومن أحبك أحبني ، ومن أبغضك أبغضني)[٤٥]

وأجيب بأن هذه الأحاديث على فرض صحتها ، فالمراد بها (الإشارة إلى ماوقع من الاختلاف أيام خلافته ، والفرقة التي أفضت إلى سفك الدماء ، واتفق معه مالم يتفق مع غيره ممن تقدمه ، كما يدل عليه حديث (يكون بين الناس فتنة واختلاف ويكون هذا واصحابه . يعني علياً . مع الحق)[٤٦]

وحديث (سيكون بعدي فتنة فإذا كان كذلك فالزموا علي بن ابي طالب)[٤٧]

ونحو ذلك من الأحاديث المصرح فيها بوقوع الفتنة المعدودة من أعلام النبوة)[٤٨]

---

(٤٣)المستدرك، الحاكم ،ج٣، ص١٣٩، رقم ٤٦٤٢ ، وقال صحيح الاسناد ولم يخرجاه ، وتعقبه الذهبي ، فقال : هو إلى الوضع أقرب. ورواه الطبراني في المعجم الكبير ، ج٥، ص١٩٤ ، رقم ٥٠٦٧. قال في مجمع الزوائد ، فيه يحيى بن يعلى الأسلمي وهو ضعيف ، ج٩، ٩٥، رقم ١٤٦٣٩.

(٤٤)المستدرك، الحاكم ، ج٣ ، ص١٣٤و ١٥٨ ، رقم ٤٦٢٤ و٤٧٠٣، بلفظ ((ومن فارقك يا علي فقد فارقني)) وقال صحيح الإسناد ولم يخرجاه. وتعقبه الذهبي ، فقال: بل منكر – المعجم الكبير ، الطبراني ، ج٢، ص٤٢٣ ، رقم ٣٥٥٩. مجمع الزوائد ، ج٩ ، ص١٣٠، رقم ١٤٧٧١.بلفظ(ياعلي من فارقني فارق الله، ومن فارقك يا علي فارقني) وقال رواه البزار ورجاله ثقات.

(٤٥)المستدرك ، الحاكم ، ج٣، ص١٥٤، رقم ٤٦٨٦، وقال صحح الاسناد ولم يخرجاه ، ووافقه الذهبي ، وضعفه البخاري كما ذكر ابن كثير في البداية والنهاية ، ج٦، ص٢٤٤– وضعفه الألباني، سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة ، ج١٠ ، ص٥٥٢–٥٥٦، رقم ٤٩٠٥.

(٤٦)المعجم الكبير الطبراني ، ج١٩ ، ص١٤ ، رقم ٣٢٢

(٤٧)أخرجه أبو نعيم في معرفة الصحابة،ج٥، ص٣٠٠٣، رقم الترجمة٦٩٧٤– وعزاه الحافظ بن حجر في الإصابة لأبي أحمد وابن منده وقال: فيه إسحاق بن بشر الأسدي أحد المتروكين . الإصابة في تمييز الصحابة ، ج١٢ ، ص٥٧٨ ، رقم الترجمة ١٠٥٧٣ –

وقال ابن عبدالبر: فيه إسحاق بن بشر ممن لا يحتج بنقله إذا انفرد، لضعفه ونكارة حديثه. الاستيعاب في معرفة الصحابة ، ج٤ ، ص١٧٤٤، رقم الترجمة٣١٧٥،

ترجمة ابو ليلى الغفاري .

(٤٨)الفواصل ، اسماعيل بن محمد ، مخطوط ، ورقة رقم١٠٢–وانظر: حاشية على هداية العقول ، ج١ ، ص٥٤٥. ٥٤٦.

هذه هي أهم الأحاديث التي احتج بها على ثبوت الحجية لقول وفعل أمير المؤمنين علي بن أبي طالب ،

وقد عرفت ما يدور حولها من حديث الثبوت والدلالة.

وأيضاً ومن باب المعارضة،لو كانت الأحاديث الواردة في فضل علي رضي الله عنه صالحة للاستدلال بها على حجية قوله وفعله (فقد وردت أحاديث في جماعة من الصحابة ، تتضمن الأمر بالاقتداء بهم والاهتداء بهديهم [٤٩] ، وأن الله وضع الحق على لسانه يقول به ، وأن الحق معه حيث كان ، وأن شياطين الإنس والجن تفر منه ، وتفرق منه ، ولا يسلك الشيطان حيث سلك [٥٠] ، وكل هذه مما يتمسك بظواهرها ، ويعارض بها تلك الأحاديث) [٥١]أي الواردة في حق علي رضي الله عنه، والتي استدل بها على حجية قوله وفعله .

وما دام أن الزيدية يقررون عدم حجية مذهب الصحابي مطلقاً، رغم ورود أحاديث في بعضهم كالتي وردت في حق علي رضي الله عنه، واستدل بها بعضهم على حجبة قول علي

---

(٤٩)ومن ذلك قوله صلى الله عليه وسلم ((عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين من بعدي عضوا عليها بالنواجذ))استدل به على حجية قول الخلفاء الراشدين الأربعة أبي بكر وعمر وعثمان وعلي رضي الله عنهم أجمعين ، والحديث رواه أحمد {٨٤١/٥ رقم ١٧٢٧٢} وأبو داود {٢٠٠/٤ رقم ٤٦٠٧} والترمذي {٤٠٨/٤ رقم ٢٦٧٦} وغيرهم ،قال الترمذي: حسن صحيح، وقال البزار : هو أصح سنداً من حديث حذيفة {حديث ،، اقتدوا بالذين من بعدي أبي بكر وعمر }، وقال ابن عبدالبر هو كما قال ، وطرقه عند الحاكم في العلم من مستدركه ، وقال: قد استقصيت في تصحيح هذا الحديث بعض الاستقصاء : انظر : تلخيص الحبير ، ابن حجر ، ج٤ ، ص١٩٠ ، رقم ٢٠٩٧- ، ومنها (اقتدوا بالذين من بعدي أبي بكر وعمر) رواه أحمد {٦٩٤/٧ رقم ٢٣٦٣٤} ، والترمذي {٤٣/٦ رقم ٣٦٦٢} وابن ماجه {١١٧/١- ١١٨ ، رقم ٩٧} وغيرهم ، قال البزار وابن حزم لا يصح لجهالة أحد رواته والانقطاع ،قال ابن حجر ردا عليهما : أما مولى ربعي فاسمه هلال وقد وثق ،وقد صرح ربعي بسماعه من حذيفة ... فأبان انتفاء ما ضعف بسببه الحديث. انظر: تلخيص الحبير، ابن حجر ، ج٤ ، ص١٩٠ ، رقم ٢٠٩٦ وقد استدل بهذا الحديث على حجية قول أبي بكر وعمر رضي الله عنهما.

(٥٠)قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لعمر بن الخطاب ((والذي نفسي بيده مالقيك الشيطان سالكاً فجاً قط الا سلك فجاً غير فجك)) صحيح البخاري ، باب مناقب عمر،ص٥٠١،رقم٣٦٨٣واللفظ له- صحيح مسلم ، باب من فضائل عمر رضي الله عنه،ج٢،ص١١٢٣،رقم٢٣٩٦ ، وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ((إن الله جعل الحق على لسان عمر وقلبه)) رواه الترمذي ،ج٦ ،ص٥٥ ، رقم ٣٦٨٢،وقال حسن غريب، قال الهيثمي : رواه البزار والطبراني في الأوسط ورجال البزار رجال الصحيح، غير الجهم بن أبي الجهم وهو ثقة. مجمع الزوائد ، ج٩ ، ص٣٨، رقم ١٤٤٢١،وصححه الألباني في صحيح وضعيف الجامع ، ج٧ ، ص٦٣، رقم ٦١٦.

(٥١)الفواصل ، اسماعيل بن محمد ، مخطوط ، ورقة رقم ١٠١.

وانظر : حاشية على هداية العقول ، ج١، ص٥٤٦.

رضي الله عنه وفعله فهذا يقتضي أن ما قالوه محل نظر ، وإلا كيف تنتج الأدلة المتشابهة الى حد ما، نتائج مختلفة ، بسبب اختلاف الأسماء فقط، فيلزم من رأي من الزيدية دلالة الأحاديث الواردة في فضل علي رضي الله عنه وسعة علمه ونحو ذلك ، على حجية قوله وفعله ، أن يثبت حجية مذهب أي صحابي وردت فيه أحاديث دالة على سعة علمه وفضله ونحو ذلك أيضاً ، وإلا كان ذلك تناقضاً في منطق الاستدلال وهو غير مقبول .

(وأيضاً ، فإنه لا يخفى على الصحابة الكرام هذه الأحاديث في حق علي رضي الله عنه ، وهم أعرف الناس بأساليب الخطاب ، فلو كانت ظاهرة في المدعى . وهو حجية قول أمير المؤمنين علي رضي الله عنه . لما عدلوا عنها)[٥٢].

ومما يدل على أن هذه الأحاديث التي ذكرت في الدلالة على حجية قول أمير المؤمنين علي رضي الله عنه ، ليست ظاهرة ولانصاً صريحاً في المدعى ، أن علياً رضي الله عنه نفسه،لم يؤثر عنه أنه دعى الصحابة أو غيرهم إلى وجوب اتباع أقواله وأفعاله ، وتحريم مخالفته في أحكامه الاجتهادية، بل خالفوه وجادلوه وأقرهم على ذلك.

المبحث الثالث: الترجيح:

ظهر مما سبق عرضه من أدلة القولين في المسألة، والمناقشات الدائرة حولهما، قوة أدلة القائلين بعدم الحجية، لصراحتها في الدلالة على المدعى، وسلامتها من الضعف القادح، لاسيما وأن الفقه الزيدي يشتمل على العديد من المسائل الفقهية المخالفة للمشهور عن علي رضي الله عنه، كما في مسألة تحريم بيع أمهات الأولاد، ومذهب علي رضي الله عنه جوازه[٥٣]، وغيرها من المسائل، ودليل الوقوع يؤكد قوة أدلة القائلين بعدم الحجية، فهو الراجح في هذه المسألة، بحسب ما ظهر لي، والله أعلم.

الخاتمة: بعد أن يسر الله تعالى كتابة هذا البحث المتواضع، فيحسن أن نسجل في خاتمته أهم النتائج التي يمكن الخروج بها من هذا البحث وأهم التوصيات المناسبة له ويمكن إجمالها على النحو التالي:

---

(٥٢)الفواصل ، اسماعيل بن محمد ، مخطوط ، ورقة رقم ١٠١.

وانظر : حاشية على هداية العقول ، ج١ ، ص٥٤٦.

(٥٣) شرح الأزهار، عبدالله بن مفتاح، ج٣، ص٣٢.

١- بعض المؤلفات الأصولية الزيدية وخاصة عند المتأخرين منهم اقتصرت على ذكر القول بحجية مذهب امير المؤمنين علي رضي الله عنه عند الزيدية كما فعل صاحب كتاب هداية العقول ، ودون إشارة إلى وجود أي خلاف في المسألة، وهو خلاف الواقع.

٢- هناك تقارب كبير من حيث الشكل على الأقل في هذه المسألة بين المذهب الزيدي والمذاهب الأربعة التي منها من يقول بحجية مذهب أمير المؤمنين علي رضي الله عنه ضمن القول بحجية مذهب الصحابي الفقيه عموما او مذهب الخلفاء الأربعة خصوصا، ومنهم من لا يعتبره حجة لعدم حجية مذهب الصحابي عندهم بشكل عام، وتمايزت الزيدية بنص بعضهم على حجية مذهب علي رضي الله عنه دون غيره من الصحابة وهو مالم يوجد قائل به عند الأصوليين من علماء المذاهب الأربعة.

التوصيات:

لعل من اهم التوصيات التي يمكن التنبيه إليها من خلال هذا البحث أهمية دراسة مدى تأثير مذهب علي رضي الله عنه في الفقه الهادوي الزيدي من خلال بحث استقرائي تطبيقي يبين أثر مذهب علي رضي الله عنه على الأقوال الراجحة في المذهب عندهم.

أهم المصادر والمراجع :

- الإحكام في أصول الأحكام، علي بن أبي علي بن محمد الآمدي، ضبطه وكتب حواشيه إبراهيم العجوز،دار الكتب العلمية،بيروت– لبنان،الطبعة الخامسة ،٢٠٠٥م–١٤٢٦هـ.
- الاستيعاب في معرفة الأصحاب: أبو عمر يوسف بن عبدالله بن محمد بن عبدالبر–تحقيق علي محمد البجاوي– دار الجيل–بيروت، الأولى–١٤١٢هـ–١٩٩٢م.
- أسنى المطالب في أحاديث مختلفة المراتب، محمد بن درويش بن محمد الحوت، دار االكتب العلمية بيروت– لبنان.
- الإصابة في تمييز الصحابة، أحمدبن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: د عبدالله بن عبدالمحسن التركي بالتعاون مع مركز هجر للبحوث، الأولى، الفاهرة، ١٤٢٩هـ–٢٠٠٨م.
- الإنتصار على علماء الأمصارفي تقرير المختارمن مذاهب الأئمة وأقاويل الأمة ، يحيى بن حمزة بن إبراهيم الحسيني، تحقيق: عبدالوهاب بن علي المؤيد وَ علي بن أحمد المفضل، مؤسسة الإمام زيد الثقافية.
- البداية والنهاية، إسماعيل بن كثير الدمشقي أبو الفداء، حققه ودقق أصوله وعلق حواشيه علي شبري، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الأولى، ١٤٠٨هـ –١٩٨٨م.
- التقرير والتحبير في علم الأصول، ابن أمير الحاج، تصحيح وضبط مكتب البحوث والدراسات في دار الفكر، دار الفكر، بيروت–لبنان، الطبعة الأولى ،دت.
- تلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير ، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، ،عني بتصحيحه وتنسيقه السيد عبدالله هاشم اليماني، د.ط ،١٣٨٤هـ–١٩٦٤م.

- الجرح والتعديل، عبدالرحمن بن أبي حاتم الرازي، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان. مصورة عن طبعة مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن الهند-١٣٧٣هـ- ١٩٥٣م.
- حجية السنة، عبدالغني عبدالخالق، دار القرآن الكريم، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ١٩٨٦م.
- سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيء في الأمة، محمد بن ناصرالدين الألباني مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، الأولى، ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.
- سنن ابن ماجه، محمد بن يزيد أبو عبدالله القزويني، تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي، دار الفكر. بيروت.
- سنن أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني الأزدي، د.ط ، المكتبة العصرية، صيدا- بيروت لبنان ،د.ت-تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد.
- سنن الترمذي(الجامع الكبير)، محمد بن عيسى الترمذي، تحقيق: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، الأولى، ١٩٩٦م.
- شفاء غليل السائل عما تحمله الكافل ،علي بن صلاح بن علي بن محمد الطبري (ت١٠٧٠هـ) الطبعة الأولى، مكتبة اليمن الكبرى،صنعاء-اليمن، ت١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.
- صحيح البخاري المسمى الجامع الصحيح المسند من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة الجعفي البخاري، اعتنى به: أبو عبدالله عبدالسلام بن محمد بن عمرعلوش، مكتبة الرشد، الرياض، الثانية،١٤٢٧هـ- ٢٠٠٦م.
- صحيح مسلم(المسند الصحيح المختصرمن السنن بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم) ، مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، وبهامشه عدد من الكتب، تحقيق: أبوقتيبة نظر محمد الفاريابي، دار طيبة، الرياض، الأولى، ١٤٢٧هـ- ٢٠٠٦م.
- الفصول اللؤلؤية في أصول فقه العترة الزكية وأعلام الأمة المحمدية، إبراهيم بن محمد بن عبدالله صارم الدين الوزير ،دراسة وتحقيق محمد يحيى سالم عزان ،الطبعة الأولى ،إصدار مركز التراث والبحوث اليمني ،توزيع دار المناهل ،بيروت-لبنان-١٤٢٢هـ-٢٠٠٨م.
- فواتح الرحموت شرح مسلم الثبوت في أصول الفقه ،عبدالعلي محمد بن نظام الدين الأنصاري تقديم وضبط وتعليق إبراهيم محمد رمضان ،مطبوع مع المستصفى للإمام الغزالي ،دار الارقم ،بيروتلبنان ،د.ط ،د.ت.
- فيض القدير شرح الجامع الصغير، عبدالرؤوف المناوي، الثانية، دار المعرفة، بيروتلبنان،١٣٩١هـ ١٩٧٢م.
- القسطاس المقبول الكاشف لمعاني معيار العقول في علمي الجدل والأصول، الحسن بن عزالدين الناصر الزيدي(ت٩٢٩هـ)، مخطوط.
- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، علي بن أبي بكر بن سليمان الهيتمي المصري، تحقيق: محمد عبدالقادر أحمد عطا، منشورات محمدعلي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، الأولى، ١٤٢٢هـ- ٢٠٠١م.
- مجموع الفتاوى، أحمد بن عبدالحليم بن تيمية، تحقيق: أنور الباز وَ عامر الجزار، دار الوفاء الثالثة، ١٤٢٦هـ- ٢٠٠٥م.

- . المجموع المنصوري، عبدالله بن حمزة بن سليمان، مؤسسة الإمام زيد بن علي الثقافية، عمان الأردن، ٢٠٠٢م.
- مختصر التحفة الأثنى عشرية، شاه عبدالعزيز غلام حكيم الدهلوي، نقله من الفارسية إلى العربية سنة ١٢٢٧هـ الشيخ الحافظ غلام محمد بن محي الدين بن عمر الأسلمي، اختصره وهذبه سنة ١٣٠١هـ علامة العراق السيد محمود شكري الألوسي، اعتنى بطبعه طبعة جديدة بالأوفست حسين حلمي بن سعيد استانبولي، مكتبة ايشيق بشارع دار الشفقة، استانبول- تركية، ١٣٩٩هـ- ١٩٧٩م
- المستدرك على الصحيحين، محمد بن عبدالله الحاكم النيسابوري، مع تصحيحات الإمام الذهبي في التلخيص والميزان والعراقي في أماليه والمناوي في فيض القدير وغيرهم من العلماء الأجلاء تحقيق: مصطفى عبدالقادر عطا، منشورات محمدعلي بيضون،دار الكتب العلمية، بيروت، الثانية ١٤٢٢هـ- ٢٠٠٢م.
- معجم المؤلفين، عمر كحالة، مكتبة المثنى، بيروت وَ دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- معرفة الصحابة، أبونعيم أحمد بن عبدالله بن أحمدبن إسحاق الأصبهاني، تحقيق: عادل بن يوسف العزازي، دار الوطن للنشر، الأولى، ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.
- مسند أحمد، أحمد بن حنبل أبوعبدالله الشيباني، مؤسسة فرطبة، القاهرة.
- المعجم الكبير، سليمان بن أحمد بن أيوب أبو القاسم الطبراني، تحقيق حمدي بن عبدالمجيد السلفيمكتبة العلوم والحكم، الموصل، الثانية،١٤٠٤هـ- ١٩٨٣م.
- منهاج السنة النبوية، أحمد بن عبدالحليم بن تيمية، تحقيق: د محمد رشاد سالم، مؤسسة قرطبة الطبعة الأولى.
- . نبذه في رجال شرح الأزهار ، أحمد بن عبدالله الجنداري (ت١٣٣٧هـ)، مطبوع مع شرح الأزهار في بداية الجزء الأول.
- هداية العقول الى غاية السؤل في علم الاصول ،الحسين ابن القاسم بن محمد،الطبعة الثانية ،المكتبة الإسلامية ،١٤٠١هـ .